

مستقبل الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة

د. مازن غرايبة
قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت

ملخص

هدفت هذه الورقة إلى تحليل اثر العولمة على الدولة الوطنية، بشكل عام، وعلى سيادتها بشكل خاص. وقد استعرضت الاتجاهين الرئيسيين حول اثر العولمة على الدولة وسيادتها كما جاءت في أهم الأدبيات. ثم قامت بتحليل هذين الاتجاهين من خلال طرح السؤال: هل تعمل العولمة باتجاه الحفاظ على الشكل الحالي للدولة؟ وهل ما ستشهده على المدى القصير دولة من نمط مغاير لما ألفناه؟

وخلصت الورقة إلى تقرير إن العولمة خلقت، فعلا، واقعا معقدا للدولة، فقدت فيه السيادة بمفهومها الكلاسيكي الكثير من مضامينها، وتقلصت فيه أيضا قدرة الدولة على الرقابة والضبط. وبدا السؤال الأكثر إلحاحا والأولى بالإجابة، هو هل الدول الأكثر عولمة أقل سيادة أم العكس؟ وتم اختبار هذه الفرضية باستخدام مؤشر كيرني لقياس درجة العولمة وتبين أن الدول الأقل عولمة ليست بالضرورة أكثر سيادة.

Abstract :

There is a growing view that the power of the nation-state is being eroded by globalization.

This article is an attempt test that view, by reviewing and analyzing the two main streams in the academic arena. The article then shows how the process of globalization has changed the classical concept of sovereignty and the traditional role of the state. This article concludes, using A.T Keany model that states with low level of globalization is not necessarily more sovereign than those of high level of globalization.

مقدمة: مهما تعددت التسميات التي تطلق على الواقع اذي يعيشه العالم الآن، سواء أطلق عليه " الاعتماد المتبادل " (Interdependence) أو " ما بعد الحداثة " (Post-Modernity) أو " نهاية التاريخ " (End of History) أو " الاندماج المكثف " (Deeper Integration) أو " العولمة " (Globalization)، فإن نقطة الانطلاق لكل هذه التسميات هي أنها جميعاً تصف حالة معقدة من الروابط والعلاقات، وتشير إلى العملية التي يتم من خلالها تأثر المجتمعات والأفراد في كل مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة حتى في أبعد نقطة من نقاط الكون. ولئن نظر المفكرون إلى العولمة على أنها حقبة تاريخية، أو ظاهرة اقتصادية، أو هيمنة أمريكية، أو ثورة المعلومات والتكنولوجيا، فإن الأمر الواضح والجلي أن هذه المدلولات كافة تجمع على أنه في عالم اليوم أصبح من العسير فصل الداخل عن الخارج، أو الوقوف عند حدود سياسية، أو فصل التشابك بين المجتمعات، إلى الحد الذي دفع الكثيرين لوصف عالم اليوم بأنه " قرية كونية " (Global Village) أو " جيران في عالم واحد " (Global Neighborhood) أو حتى " عالم بلا حدود " (Borderless World)

فالعولمة كما يقول مالكوم واترز (Malcom Waters) " هي كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع واحد " (1). وسواء اتفقنا مع مقولة واترز أم اختلفنا، تظل الحقيقة التي لا مجال لإنكارها، هي أن عمليات الاندماج الاقتصادي على المستوى العالمي أصبحت حقيقة واقعة، وأنه ترتب على ذلك تنامي في عمليات انتقال السلطة عمودياً بين الدولة الوطنية والمؤسسات الفوق قومية، مما أدى إلى إعطاء فرصة لظهور أعداد وأشكال متزايدة من هذه المؤسسات.

إن إخضاع مفهوم العولمة وسيادتها للمراجعة ليس بالأمر الجديد على الساحة الأكاديمية، فالتطورات التاريخية والاقتصادية التي مر بها العالم منذ القرن التاسع عشر وتعمق الثورة الصناعية، دفع الكثيرين إلى طرح أفكار حول دور الدولة ومكانتها على المستويين الداخلي والخارجي. واحتل التساؤل حول دور الدولة في عملية التحول المجتمعي حيزاً كبيراً بين الدارسين والمحللين. وتراوح الطرح بين من تتبأ بزوبان الدولة وتلاشيها في خضم عمليات التحول الاجتماعي كما فعل الماركسيون والفوضيون، وبين من نادى بتقليص دورها وضرورة وقفها على الحياض في خضم عملية النمو الاقتصادي كالاقتصاديين الكلاسيكيين من

مثل آدم سميث وريكاردو وغيرهما، ناهيك عن بعض الأفكار التي طرحت بعد الحرب العالمية الثانية حول "حكومة عالمية" يعهد إليها بمهمة تحقيق الأمن والسلم الدوليين اللذين عجزت الدولة الوطنية عن تحقيقهما. (2)

من الطبيعي إذن، وفي خضم ما يشهده العالم اليوم من تحولات متسارعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية مما يعرف بظاهرة العولمة، أن يتجدد هذا الطرح ويضع الدولة ومكانتها وفعاليتها ضمن هذه التحولات، موضع التحليل والمراجعة. لقد عملت العولمة على التقليل من أهمية المكان في العلاقات الدولية، وأنتجت، في كثير من الأحيان، سياسات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية مستقلة ومناقضة لسياسات الدول الوطنية، مما فتح المجال للحديث عن تراجع في قوة الدولة الوطنية، وقدرتها على مواجهة ما تطرحه العولمة من تحديات ومخاطر. تهدف هذه الورقة إلى تحليل أثر العولمة على الدولة الوطنية، بشكل عام، وعلى سيادتها بشكل خاص، وذلك من خلال استعراض الاتجاهين الرئيسيين حول أثر العولمة على الدولة وسيادتها كما جاءت في أهم الأدبيات؛ ثم من خلال طرح السؤال: هل تعمل العولمة باتجاه الحفاظ على الشكل الحالي للدولة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي نحن بصدد مشاهدته على المدى القصير أو المتوسط؟ تجمع عالمي أم دولة من نمط آخر؟ من خلال استعراض أهم الأدبيات في مجال العلاقة بين العولمة والدولة الوطنية، يمكن تحديد اتجاهين رئيسيين في هذا المجال: اتجاه يرى أن الدولة في ظل العولمة ظلت هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وأنها لم تفقد الكثير من دورها. أما الاتجاه الثاني فهو يرى خلاف ذلك، فالدولة في ظل العولمة بدأت بالتآكل وبترجع دورها وسيادتها. وفي الصفحات التالية سوف نتحدث عن كل اتجاه من هذين الاتجاهين بشيء من التفصيل. *

1- الاتجاه الأول: العولمة واستمرارية الدولة الوطنية وسيادتها

يرى أنصار هذا التيار أن العولمة ليست ظاهرة جديدة، بل تعود في جذورها إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وخلال فترة الخمسينيات والستينيات، التي شهدت قرناً من التكامل الاقتصادي الدولي، ويذهب بعضهم إلى القول أن التجارة بين الدول الأوروبية لم تصل إلى المستويات

* سوف يتم التركيز هنا على الأدبيات والمساهمات الأجنبية للرواد الكبار في هذا المجال، وإن استبعاد الأدبيات العربية لم يكن القصد منه التقليل من شأنها وإنما

لأنها في غالبيتها ردود أفعال على ما كتبه أولئك الرواد، هذا بالإضافة إلى الطبيعة الأيديولوجية التي غلبت عليها، أنظر في هذا المجال: السيد يسن، في مفهوم العولمة، العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص72. التي كانت عليها قبل الحرب العالمية الأولى إلا في مطلع السبعينات من القرن العشرين. (3) ويرون كذلك أن تلك الحقبة التاريخية شهدت تكاملاً اقتصادياً مضطرباً ونمواً كبيراً في حجم التجارة وانسياً كبيراً في رؤوس الأموال. وهم يرون أن تلك البيئة التي عاشت ضمنها الدولة الوطنية، لم تضعفها بل على العكس زادت من قوتها وظلت قادرة على التعامل مع معطيات ذلك الواقع.

وفي هذا الصدد، يرى كينيث والتز (Kenneth Waltz) أن مستوى الاعتماد المتبادل بين الدول عام 1979 لم يزد عن المستوى الذي سد عام 1910 إذا ما قيس بحجم انسياب التجارة ورؤوس الأموال. لقد كان حجم التبادل التجاري بين القوى العظمى في أوروبا مع مطلع القرن العشرين أعلى منه مع نهاية التسعينات. ففي عام 1960 كان حجم الصادرات من مجمل الناتج العالمي 9.5%، بينما كان عام 1955 20.5% . إن الجديد في الأمر، يضيف والتز، إن العالم بدأ أصغر، فحركة الأشخاص أصبحت أكثر وأسهل وأقل تكلفة. لقد زاد حجم الاتصال زيادة مذهلة لدرجة أن الفن والموسيقى والسينما وأصناف الطعام أصبحت عالمية. وأصبحت وظائف التقنية العالية هي التي تأتي إلى العمال بدلاً من أن يأتوا هم إليها، وأصبح الأجانب جزءاً من عملية الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية دون أن يتركوا بلادهم.

ويذهب والتز إلى الحد الذي يشكك فيه بوجود العولمة أصلاً قائلاً: " العولمة ليست حالة تصف الواقع، إنما هي نبوءة للمستقبل ". فاقتمادات الدول مازالت محلية بدرجة كبيرة، فالدول التي تتمتع باقتصادات ضخمة مازالت أعمالها الرئيسية داخل حدودها. فالأمريكيون يستهلكون 80% من إنتاجهم، وهناك قطاعات كبيرة من المجتمع الأمريكي مثل القطاع الحكومي وقطاع الإنشاءات والمنظمات غير الرسمية وقطاع الخدمات وتجارة الجملة والتجزئة تُشغل 82% من الأيدي العاملة الأمريكية. إن الثلاث كتل الكبيرة اقتصادياً، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان تصدر ما نسبته أقل من 12% من مجمل نواتجها القومية. (4)

ويمثل هذا التيار، إضافة إلى والتر، مجموعة كبيرة من المفكرين من أمثال بول هيرست وج. ثومبسون (P. Hirst & G. Thompson) في كتابهما (lobalization In question, 1995) وروبرت كوهين وهيلين ملنر (Robert Keohane & Helen Milner) في كتابهما (Internationalization & Domestic Politics, 1996) وروبرت بوير ودانيال دراشر (Robert Boyer & Daniel Drache) في كتابهما (State Against Markets; The Limit of Globalization, 1996) وانتوني جدنز (Antony Giddens) في كتابه (Modernity and Self-Identity, 1991) ومايكل ممان (Michael Mann) في كتابه (State In Europe & other Continents). هؤلاء يتفقون جميعا على أن هناك القليل من التغير أصاب مركزية الدولة الوطنية وأهميتها في النظام الدولي، ويرون أنها مازالت الفاعل الرئيسي في النظام الدولي.(5)

ويدلل الباحث الإنجليزي مايكل مان على ذلك باستعراضه لثلاث ظواهر رافقت العولمة لكنها لم تضعف الدولة الوطنية، بل على العكس عززت من قوتها على الرغم من بعض التغير الذي أصاب بعض وظائفها في مجال تفاعلها مع بيئتها الخارجية، فيشير إلى (6):

1- أنه منذ عام 1950 لم تختف من النظام الدولي دولة واحدة (باستثناء فيتنام الجنوبية واليمن الجنوبية اللتين تعرضتا لعملية دمج وتوحيد) وعليه فإن الواقع يشير إلى أن هناك تزايدا في أعداد الدول عما كانت عليه في السابق، فالإحصاءات تشير إلى أن عدد الدول الجديدة التي ظهرت منذ عام 1955 بلغ حوالي 100 دولة، وأن هناك 41 من هذه الدول ظهر في الفترة 1985 - 2000، وهي المرحلة التي يعتبرها أنصار العولمة مرحلة انتعاشها وصعودها.

2- الطبيعة الثنائية والازدواجية لعملية العولمة، لقد عملت العولمة على زيادة تركيز الثروة والقوة وأدت إلى حركات اندماجية وتحالفات استراتيجية بين الشركات الكبرى في العالم، بحيث أصبحت قوى جديدة تمتلك قدرات هائلة لا تخضع حركتها لأي قيود، كما حدث نوع جديد من تركيز الثروة في نطاق دائرة محدودة من الأشخاص على مستوى العالم. وعلى المستوى السياسي، عملت العولمة على بروز ظاهرة التفتت على شكل انتعاش الاتجاهات الانفصالية بين الجماعات العرقية، والإثنية، واللغوية، والدينية وغيرها، فالتكامل الاقتصادي الذي كان في الاتحاد

السوفيتي السابق لم يمنع دول البلطيق، التي كانت تعتمد اعتمادا كليا على الاتحاد السوفيتي من الانفصال وتشكيل دولها القومية الخاصة بها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا. لقد تراجع الترابط الاقتصادي في تلك الدول أمام إلحاح النزوع القومي لتشكيل دول قومية مستقلة ذات سيادة. إن النزوع الانفصالي في مناطق مثل أيرلندا أو كويبك أو الباسك أو تركيا أو حتى الشيشان، مازال متواصلا رغم الترابط الاقتصادي الذي يعتبره أنصار العولمة مؤشرا على تراجع مكانة الدولة الوطنية. وبهذا الصدد يقول ستانلي هوفمان (S. Hoffman) أن المازق الذي عاشه العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثل في التقاوض الواضح بين تفتت الدول من جهة وبين سرعة الاندماج الاقتصادي والثقافي ضمن سيرورة العولمة من جهة أخرى. (7)

3- أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى تراجع الصراع الأيدلوجي من ناحية ولكّنه أجم الصراعات الثقافية أو الحضارية من ناحية أخرى، و التشكيل الثقافي أو الحضاري هو أقرب في مضامينه إلى الدول القومية منه إلى أي إطار نظامي تاريخي آخر .

إنّ مؤيدي هذا الاتجاه يرون أيضا أن العولمة لم تؤدّ إلى انهيار أو اختفاء مفهوم السيادة القومية، فما زال المفهوم قائما ومازالت الدولة القومية ذات السيادة موجودة، بمعنى أنّ التطورات التكنولوجية المتلاحقة لم تكن بمثابة نفي للسيادة القومية، فالسيادات القومية مازالت منظمة في دول ذات سيادة، وإنّ الدول القومية ما تزال تمثل الوحدة الأساسية والإدارة الجغرافية العليا في أي مجتمع وإنّ السيادة الوطنية ما تزال تحمل معاني خاصة خصوصا في دول العالم الثالث. (8)

وبهذا السياق يؤكد بريجينسكي أنه وعلى الرغم مما تعرضت له الدول الوطنية من آثار فرضتها التطورات التكنولوجية، إلا أنّ ذلك لم يضعفها أو يقلل من فعاليتها، فلم تكن الدولة القومية في أي يوم أقوى مما هي عليه الآن، فما زالت هي التي تقرر الحرب أو السلم كما لا يزال الإنسان يعرف نفسه بقوميته التي يرى فيها البيئة التي يلجأ إليها لإبراز خصوصيته وهويته، فكلما ازداد تطور التعاون بين الأمم واتسع، كلما لجأت الأمم إلى الخصوصية القومية. (9)

ويذهب البعض من أنصار هذا الاتجاه إلى القول أن الدولة القومية واستمرار سيادتها هو أمر في مصلحة العولمة ومؤسساتها، وأن الدولة القومية ذات السيادة مطلب لا يمكن لمؤسسات العولمة التنازل عنه، للأسباب التالية:

1- حاجة مؤسسات العولمة إلى مجتمعات مستقرة سياسياً واجتماعياً وثقافياً حتى تتمكن من العمل بأمان لتحقيق أهدافها ومصالحها وتحقيق أرباحها، فالدولة عند إمانويل والرشتاين (E. Walestien) " ضرورة لتحقيق التوسع والاندماج الرأسمالي " (10).

2- كلما زاد الصراع بين مؤسسات العولمة للسيطرة على الأسواق فإن حاجتها للدولة تزداد لدعمها محلياً حتى تستطيع مواجهة المؤسسات الأقوى والأكبر .

3- أنه مهما بلغت مؤسسات العولمة من قوة ونفوذ، فإنها لن تفكر في تحمل مسؤوليات ما يحدث من تطورات وتحولات خارج نطاق مشروعاتها ومصالحها التي تخرج عن نطاق اختصاصها حتى أن قادة هذه المؤسسات هم أول من يطالب بتدخل الدولة إذا حدثت أي ضائقة اقتصادية أو صعوبة في ممارستها لأنشطتها .

إن المجال الواسع الذي تتحرك به الدولة لتحقيق وظائفها ومدى سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، لم يكن في يوم من الأيام أقوى مما هو عليه الآن. إن الشكوى اليوم، ليس من تراجع قوة الدولة داخلياً وإنما من زيادة حدتها. وحتى لو سلمنا جدلاً أن سيطرة الدولة قلت قليلاً عما كانت عليه، فليس هناك ما يدعو للاعتقاد أن تلك السيطرة أقل مما كانت عليه في الثلاثينات من القرن الماضي. إن الدولة مازالت تمارس وظائف اقتصادية وسياسية واجتماعية أساسية ولن ينافسها في ذلك أي منظمة أخرى. الدول المستقلة ذات الحدود الثابتة أثبتت أنها أكفأ مؤسسة لحفظ السلام وتهيئة البيئة الملائمة للازدهار الاقتصادي.

إن دور الدولة في ظل اقتصاد السوق أساسي لتحقيق الرقابة والإشراف ووضع الحدود وعدم توغل المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة. الدولة هي الكفيلة بسلامة فاعلية السوق وهي أيضاً الضامن لعدم خروج السوق عن دورها إلى غلبة يقوى فيها القوي ويثري الغني ويهزل الضعيف وينتشر الفقر. الدولة مسؤولة عن توفير ظروف التقدم والاستقرار سواء في تقديم الخدمات الأساسية في التعليم والصحة والمواصلات والبيئة الأساسية ورعاية مستقبل

الأجيال ووضع السياسات الاقتصادية المناسبة لضمان استمرار التقدم وعدالة التوزيع، وهي الأمين على وضع إطار النظام القانوني للنشاط الاقتصادي وضمانة الحقوق واحترام التعهدات. (11)

نستنتج من هذا أن أنصار هذا الاتجاه يرون أن السوق وحده لا يمكنه أن ينظم كل شيء، وأن فرضية اختفاء الدولة فيها مبالغة كبيرة وقصور في استيعاب إفرازات العولمة. صحيح أن العولمة قلّصت من دور الدولة في بعض المجالات، لكنّها في حقيقة الأمر تعيد صياغة وظائفها، بل وتجعل من دور الدولة دوراً لا غنى عنه. فدور الدولة في الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية والبيئة سيظل دوراً مركزياً لدرجة أن البنك الدولي، أكد في الطبعة العشرين من تقريره السنوي أن " الأسواق لا يمكنها أن تنمو وتتطور في غياب دولة فاعلة ومصدقة ". ويطالب البنك الدولي بإحياء دور الدولة " ليس كمتدخل مباشر ولكن كشريك، وكمحقز ومحرك للنمو "، ويضع ثلاثة شروط أساسية لتحقيق جودة الحكم (Good Governance) هي إنشاء مؤسسات قطاع عام قادر، والحد من الفساد والتصرفات التحكيمية للدولة، وتسهيل العمل الاجتماعي الدولي". (12). العولمة مازالت بحاجة للدولة والدولة ليست نقيض العولمة. فبدون التعاون الدولي، الذي يمر حتماً عبر الدول، لا يمكن أن تسير التحولات في الطريق السليم. (13)

2- الاتجاه الثاني: العولمة وتآكل الدولة الوطنية وانهيار السيادة

خلفاً للاتجاه الأول، يرى أنصار هذا الاتجاه نهاية النظام الدولي الحديث الذي تعتبر الدولة الوطنية وسيادتها بمفهومها التقليدي المعروف بؤثرته ومحور تركيزه. ويعتبر الياباني كينشي أوهمي (Kenichi Ohmac) في كتابيه المشهورين " نهاية الدولة القومية " و " عالم بلا حدود "، من أبرز رواد هذا الاتجاه ينطلق أوهمي بتحليله لآثار العولمة على سيادة الدولة الوطنية بتأكيد أنه " المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرب المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع من التفاعل الدولي " (14). الدولة كما يراها أوهمي لم تعد ظاهرة طبيعية ضرورية لتنظيم النشاط الإنساني، لقد شكّلت العولمة تحدياً كبيراً لسيادة الدولة الوطنية وشرعيتها وهددت هويتها الوطنية واستقلاليتها السياسية، وذلك بنقل جزء كبير من سلطاتها إلى الأعلى؛ لمؤسسات فوق وطنية وإلى الأسفل إلى منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي. فمنذ نهاية الحرب الباردة تغيّرت أولويات

الدولة وسياساتها بحيث أصبحت السياسات التجارية والصناعية أكثر أهمية من السياسات الدفاعية والسياسات الخارجية للدول. (15)

وبذات السياق، يساند ريتشارد أوبرن (Richard O'Brien) هذا التوجه في كتابه المعنون "نهاية الجغرافيا"، والذي يركز فيه على أهمية حركة رأس المال وانسيابه عبر الحدود وانتقاله للمكان الذي يشعر فيه انه حرٌ بعوائد عالية ومخاطر قليلة. ويشير بشكل خاص إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Foreign Direct Investments) كأحدى آليات العولمة التي تتخطى حدود الدولة الوطنية وسيادتها، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة، متى دخلت إلى الدولة الوطنية فإنه لم يعد بالإمكان اعتبارها، أو النظر إليها على أنها من موجودات الاقتصاد الوطني، نظرا للامتيازات التشريعية والمالية التي وقرتها لها الدولة الوطنية لاستقطابها. (16) وهذا ما يجعل الدولة الوطنية تتصرف كمشروع تجاري يبحث عن حلفاء تجاريين، وبذلك تصبح قوى السوق تنمو على حساب قوة الدولة الوطنية وسيادتها. وهذا ما دفع سوزان سترينج (Susan Strange) إلى الاستنتاج بأنه في عالم العولمة "الأسواق تربح والحكومات تخسر" (17) أو بتعبير اندرو ماسي (Andrew Massey) "سوقنة الدولة" (The Marketization of States) (18).

ولعل أفضل من عبّر عن مأزق الدولة الوطنية في ظل العولمة، العالم الاجتماعي الأمريكي دانيال بل (Danial Bell) والذي لخصه في عبارته المشهورة "الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي، والتدهور البيئي، والمخدرات، والإرهاب) وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى". (19)

"The State was becoming too small to handle really big problems, and too large to deal effectively with small ones"

لقد خلقت العولمة عالما مليئا بالتعقيدات للدرجة التي دفعت بالدولة إلى التركيز على المشكلات الكبرى كالأمن والاقتصاد الدولي والتخلي من خلال التخصص عن المشكلات الصغرى كالتعليم والرعاية الصحية والبنى التحتية. الخ، والنتيجة هي أن الدولة تخلت عن المهمات الصغرى (لتتفرّغ لما هو أكبر وأخطر) ولكنها عجزت عن أداء المهمات الكبرى لأنها اكتشفت أنها (أي الدولة) أصغر من المهمات الكبرى، وهنا تجسدت أزمة الدولة. إن متاهة الدولة بين التخلي عن الوظائف الصغرى والفشل في أداء الوظائف الكبرى أفرز قوتين تحلان محلها

بشكل تدريجي؛ ففي الوظائف الصغرى أصبحت مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات التنوع الثقافي تحل محل الدولة، بينما تماهت وظيفة الدولة في مجال المهمات الكبرى مع المؤسسات الدولية والشركات العابرة للقوميات لخدمة النظام الرأسمالي لا لخدمة المصالح القومية، وهنا تتساوى الدول الكبرى والصغرى. (20)

إن أنصار هذا الاتجاه يرون أن التنامي المتزايد للعولمة خلق فاعلين جُددًا يعد ظهورهم دليلاً على تحلل المفهوم المطلق للسيادة، الذي كان يقوم على التسليم بوجود سلطة عليا واحدة تحكم إقليم الدولة، وتمثله خارج الحدود. فقد ظهرت قوى جديدة فاعلة كالمنظمات الدولية؛ والمنظمات الأهلية غير الحكومية، والشركات العابرة للقارات، وشبكات الإعلام والمعلومات. وقد تطلب هذا، كما يؤكد هاري اكستين (Harry Eckstein) إلى أن تقوم الدولة بالتضحية بسيادتها الوطنية بأركانها القانونية (الحق في سن القوانين والتشريعات) والسياسية (إدارة الشؤون الخاصة) والاقتصادية (الحق في اختيار شكل نظامها الاقتصادي وسياساتها التنموية). وبهذا تكون العولمة قد شكلت تجاوزاً لمركزية الدولة وجعلت، وبشكل تدريجي، "العالم" يحل محل "الدولة". (21)

أي من الاتجاهين السابقين يصف الواقع الذي نعيشه حالياً

هل نحن بصدد نظام يبقي الدولة كما هي ؟ أم أننا بصدد نظام يعمل على صياغة نمط جديد للدولة؟

لقد عملت العولمة على نقل السيادة القومية إلى طور جديد ومختلف عن المراحل السابقة التي عاشتها. فالسيادة القومية بمفهومها الكلاسيكي لم تعد موجودة، لكن معطياتها وملامحها تغيرت بالتناسب مع درجة التغيرات الهائلة التي أصابت النظام الدولي. حتى أن بعض المفكرين يذهبون إلى أبعد من ذلك بقولهم أن السيادة كمفهوم في أدبيات السياسة هو في الأصل مفهوم غير متماسك وليس من السهل تعريفه (22).

بل ويذهب البعض إلى القول أن مبدأ السيادة الذي كان نتيجة من نتائج سلام وستفاليا لعام 1648 ما هو إلا "خرافة"، حيث قصد منه في ذلك الحين تنظيم العلاقة بين دول أوروبا الغربية إثر انهيار الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهو مبدأ انطبق على أوروبا فقط. أما باقي دول العالم فقد أصبحت مستعمرات لتلك

الدول. صحيح أن المبدأ عمل بشكل فاعل بين دول أوروبا لغاية بداية القرن التاسع عشر وخلق توازناً نسبياً بحيث لم يُمكن أي دولة من أن تمتلك من القوة ما يمكنها من السيطرة على باقي الدول. ولكن عندما تركزت الهيمنة البريطانية بعد الحروب النابليونية، مع إطلالة القرن التاسع عشر، تغير المفهوم الجيو - سياسي للسيادة بحيث أصبح النظام المكون من دول ذات سيادة محكوماً بشكل أساسي من قبل بريطانيا، من خلال قدرتها على خلق توازن للقوة بين الدول وليس من فوقها. لقد تمكنت بريطانيا منفردة، من خلال إمبراطوريتها التي " لا تغيب عنها الشمس " من تبني سياسة تجارية وعسكرية حجّمت من خلالها الدول الأخرى، وفرضت نمطاً معيناً من تقسيم العمل الدولي عمل بشكل حاسم لمصلحتها. (23)

لقد تكرر هذا المشهد مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، لكنه هذه المرة أصبح أكثر شمولاً وعالمية، بعد " استقلال " معظم المستعمرات في آسيا وأفريقيا وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة التي أكدت، من خلال المادة الثانية من ميثاقها، على مبدأ " المساواة في السيادة " بين الدول الأعضاء كافة، وبذلك تم تكريس واقع جديد للسيادة يرتكز على بعدها القانوني وليس الواقعي، وذلك من خلال الاعتراف للدول العظمى بحقوق خاصة تتفق وقدراتها وإمكاناتها التي لا تضاهي. لقد عملت هذه الحقوق الخاصة التي اعترفت بها هيئة الأمم المتحدة للدول العظمى، إلى خلق نمط جديد من السيادة مغاير للنمط الذي ساد إبان الهيمنة البريطانية، نمط يرتكز على سلطة منظمات " فوق قومية " تعمل فوق الدول وليس بينها، قاصرة تلك السيادة بشكل عام على الدول الخمس العظمى دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتحديدًا على القوتين العظميين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق.

لقد تكرر هذا الواقع وهيمن الاتحاد السوفيتي على الكتلة الشرقية من خلال " مبدأ بروجينيف " وهيمنت الولايات المتحدة على باقي دول العالم من خلال " مبدأ ترومان ومبدأ آيزنهاور " وسياسة " الدومينو "، وبذلك تكون دول العالم قد جردت، عملياً، ليس فقط من الشق القانوني للسيادة وإنما من شقها الواقعي أيضاً. (24) للدرجة التي دفعت بعض المفكرين لوصف دول كانت في عداد الدول الكبرى كاليابان وألمانيا بأنها دول ذات " شبه سيادة " (25) (Semi-Sovereign State)، ووصف دول العالم التي " استقلت " حديثاً " بأشياء الدول " (26) (quasi-state) نظراً لافتقارها أصلاً للإمكانات والقدرات التي تجعل منها دولاً مستقلة ذات سيادة.

فالنظام الدولي ثنائي القطبية الذي قسّم الدول إلى دول ذات شبه سيادة وأشباه دول تتركس قبل قدوم العولمة وبشكل أساسي من خلال هيمنة القطبين العظيمين على مضمون العلاقات الدولية وعلاقات القوة فيها.

واليوم وبعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي وفي ظل النظام "أحادي القطبية" الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة وتحتكر كل مفاتيح القوة فيه، أصبحت دول العالم كافة دول "شبه سيادة" مختزقة من الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. هذا الواقع يؤكد الكثير من المفكرين الأمريكيين من مثل فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية "نهاية التاريخ" وتوماس فريدمان (Thomas Freedman) الذي يرى أن العولمة ما هي إلا "احتفال بتعميم الطريقة الأمريكية في الأسواق والرأسمالية والديمقراطية الليبرالية ... حيث أصبحت حرية السوق، والشفافية والمرونة هي المصطلحات السائدة في واقع اليوم". (27) العالم اليوم محكوم، من وجهة نظر فريدمان "بحضور القوة الأمريكية واستعدادها لاستخدام القوة ضد أولئك الذين يهددون سيرورة العولمة ... فاليد الخفية للأسواق لا يمكن لها أن تعمل بنجاح دون قبضة حديدية خفية تقف خلفها". (28) إن الدول التي تتحدى هذا "الطوفان" ستدفع ثمنها باهضاً وهذا ما حدث مع تايلاند وماليزيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية في التسعينات من القرن الماضي.

وبما أن النظام الدولي بشكليه الأوروبي المتعدد القوى والدولي ثنائي القطبية هو الذي قوّض دعائم سيادة الدولة الوطنية، فإن القول بأن العولمة هي التي قوضت دعائم هذه السيادة لهو أمر فيه الكثير من المبالغة. وبهذا الصدد تقول روث لابيذوث (Ruth Lapidoth) أنه "لا العولمة ولا الاعتماد المتبادل من قبلها تتحديا سيادة الدولة: الدول فقط هي التي تتحدى سيادة بعضها البعض". إذا كان للعولمة من تحدٍ فهو تحديها لما تسميه لابيذوث "السيادة الإجرائية" (Operational Sovereignty) للحكومة، أي مقدرتها على ممارسة السيادة خلال عملية صياغتها للسياسات العامة. (29)

إن الدولة ليست في طور الزوال والاختفاء، لكنها كما يقول ريتشارد هيجون (Richard Higgot) "سوف تنوزع إلى أجزائها الوظيفية (كالمحاكم، والمؤسسات المنظمة للأنشطة، والهيئات التنفيذية، وحتى التشريعية) مشكلة شبكة تتعامل مع مثيلاتها في الخارج يتمحّص عنها نظام كثيف من العلاقات يتخطى الحدود الوطنية

ويضغط على الدولة ويساعدها لتجد حلولاً ناجعة للمشكلات الناجمة عن العولمة". (30)

إذا كانت العولمة، كما يقول السيد يس " عملية تاريخية غير قابلة للارتداد " (31)، وإذا كانت العولمة تتطلب " المزيد من الدولة "، لحماية السوق ولحرية الفاعلين به، فإن الأمر بحاجة إلى صيغة توفيقية بين سيادة الدولة ومصالح القطاع الخاص. إنّه بدون التعاون العالمي، الذي يمر حتماً عبر الدول، لا يمكن أن تسير التحولات العالمية باتجاه الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الطريق السليم. (32) وإنّه بالإمكان، بل أصبح من الضروري، أن يتعايش الفاعلون الدوليون، من دول ومنظمات، جنباً إلى جنب في حالة من الاعتماد والتكامل المتبادلين، وليس من المبرر النظر إلى أن علاقتهما ببعضهما ببعض هي بالضرورة علاقة تربص وتحدٍ.

لقد طرح بعض المفكرين (33)، على سبيل المثال، صيغاً لمثل تلك العلاقة التوفيقية، ولئن كانت هذه الصيغ تبدو متفائلة إلى حد ما، فإنّ ضرورات المرحلة تدعونا إلى تفحصها والوقوف عندها. إنّ فكرة إنشاء " نظام ديمقراطي عالمي للسياسات العامة " (Democratic Global Public Policy System) تتشارك فيه كل القوى الاقتصادية في النظام الدولي (دول وغير دول) لصياغة وتنفيذ تلك السياسات، من شأنه أن يخلق علاقة متوازنة بين الدولة وسيادتها من جهة، ومؤسسات العولمة ومصالحها من جهة أخرى. وهذا النظام الذي بفكرته يتشابه إلى حد ما مع ما يسميه أرنست أوتو زمبيل (Arnst Otto Czempiel) " السلطة المجتمعية " (Societal Regime) يملأ الفراغ الكوني (Global Space) الواقع بين الدول الوطنية، ومن الصيغ ذات العلاقة التوفيقية ذلك النظام المشابه لنظام الديمقراطية التشاركية (Deliberative Democracy) الذي نادى به هابرماس (J. Habermas) وهو النظام الذي يرى فيه آلية توقع بين المصالح والهويات الوطنية.

ومهما يكن من أمر فإنه من المتفق عليه، أنّ ليس هناك نظرية قاطعة بالنسبة إلى سيادة الدولة الوطنية، فالدول في حالة تطور مستمر بتطور الوظائف التي تقوم بها، فالتاريخ شهد انتقال الدولة من نمط " الدولة الحارس " إلى نمط " الدولة الخادم " إلى " دولة الرفاه "، ثم إن مفهوم الدولة شيء حديث أصلاً حيث لم تظهر بمفهومها الحديث إلا قبل ما يزيد بقليل على ثلاثمائة وخمسين عاماً خلت، وبعد سلام وستفاليا عام 1648 وليس هناك ما يبرر القول أن الدولة خالدة لا

تتغير، وهذا ينطبق أيضاً على مفهوم السيادة التي تغير مضمونها فعلاً خلال العقود الأخيرة .

ولهذا، فإن حتمية التطور تفرض على الدولة التكيف مع الواقع وتطوير مؤسسات وآليات جديدة تسهل لها أداء وظائفها، وبما أن الدولة هي ما تفعله أو ما تقوم به، فإن ما تواجهه من تغيرات لا بد وأن يؤدي إلى تغيرات في طريقة مواجهتها لتلك المتغيرات. يضاف إلى ذلك بعد آخر متعلق بسيادة الدولة الوطنية، وهو أن السيادة لا تتضمن السيادة على المكان فقط، والتي من خلالها تطبق القوانين والسياسات، التي تستمد الدولة منها استراتيجياتها في التعامل مع الدول، لكنها تتضمن أيضاً تقسيماً مهماً بين الداخل والخارج، بين "نحن" و "هم"، بين المحلي والخارجي، وهو البعد الأهم لأنه يشمل مجال تعريف الأفراد داخل الدولة لهويتهم وخصوصيتهم الحضارية وستبقى فاعلية الدولة قائمة لارتباطها بمبدأ الهوية والخصوصية المستندة إلى تاريخ وثقافة وطنية تجسد مشاعر وآمال وطموحات أفرادها. وهذا الذي يدفعنا إلى الأخذ بالاعتبار، ليس فقط البعد الجيوسياسي للعلاقات الدولية وإنما أيضاً البعد الثقافي السوسيولوجي الضروري المميز لهوية الأفراد وتلك الدولة. فالدولة، كما تقول نيفين مسعد، "ضرورية للمشاركة في الحوار بين الأنا والآخر، لكنها مطلوبة بدرجة أعلى للمحافظة على الأنا والحيلولة دون تذويبها" (34). ذلك هو البعد الذي سيظل ملازماً للدولة دائماً، وما تزايد عدد الدول وزيادة النزعات الانفصالية في النظام الدولي المعاصر إلا دليل على ذلك.

وفي الختام، لا بد من الوقوف أمام الحقائق الآتية:

1. إن الحقيقة التي لا مجال لإنكارها هي أن الدولة الوطنية، ومنذ ظهورها بمفهومها الحديث، لم تكن في يوم من الأيام بمنأى عن التأثير بما يجري خارج حدودها، سواء أكانت تلك التأثيرات مستمدة من جوارها (كما كان عليه الحال في النظام الدولي الأوروبي الذي كان سائداً لغاية نهاية الحرب العالمية الأولى) أم من طبيعة النظام الدولي السائد (كما كان عليه الحال خلال النظام الثنائي القطبية الذي ظل سائداً لغاية نهاية الحرب الباردة) أم من تأثير التغيرات التي حدثت نتيجة ثورة التكنولوجيا والمعلومات كما هو عليه الحال اليوم.

2. إن الظروف التي تحكم ممارسة الدولة لسيادتها قد طرأ عليها الكثير من التغير، فنظراً للتعقيدات المتزايدة لقضايا المجتمع الدولي، لم يعد مبدأ السيادة

الوطنية وعدم التدخل، هو المبدأ السائد في العلاقات الدولية. وقد توسّعت مبادئ القانون الدولي إلى الحد الذي أصبح يضع قيوداً على الدول ويحدد لها ما الذي تستطيع أو لا تستطيع فعله، حتى في قضايا شديدة الحساسية كعلاقة الدولة مع مواطنيها في مجال الحريات وحقوق الإنسان وقضايا المرأة وعمالة الأطفال والبيئة وغيرها. وظهر في النظام الدولي لاعبون دوليون فاعلون في تلك القضايا والتي، إلى عهد قريب، كانت من اختصاص الدول التي لا ينازعها فيها أحد. وعليه كما يقول حسن البراز، فإنه "... عندما يتم الاتفاق على أن الدولة تمثل الشخصية القانونية الكاملة للقانون الدولي، وترتبط تماماً بعدم التبعية وبالمساواة المعنوية من الأطراف الدولية الأخرى، وتمارس سيادتها الداخلية والخارجية، عندها يمكن الحديث عن "دولة" كاملة السيادة". (35)

3. النظام الدولي مازال مسرحاً للتنافس بين الدول وكما كان القرن العشرون قرن الدولة القومية فسيظل القرن الحادي والعشرون قرن الدولة القومية أيضاً، وسيظل للدولة هامش كبير للاختيار طالما أنها قادرة على التكيف. فالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وهما من أكثر الدول انفتاحاً وعولمة، وأكثر دولتين قدرة على التكيف مع الظروف والمستجدات، حكومتاهما مفتوحة ورؤوس الأموال تنساب منهما وإليهما بحرية ومعظم القرارات الاقتصادية فيهما تُصنع من قبل القطاع الخاص. وهما بذات الوقت، تعملان بضراوة على حماية اقتصاداتهما ومصالحهما. فاليابان تشجع الصناعة وتعمل على حمايتها وتعمل على مراقبة تجارتها بصرامة. والولايات المتحدة الأمريكية تسخر نفوذها السياسي والاقتصادي وقوتها العسكرية لحماية نفسها وللتأثير في القضايا الدولية لحماية مصالحها في المجالات كافة. (36)

4. ترتب على ما تقدّم تغيرٌ في مفهوم قوة الدولة، فانقل ذلك المفهوم من قوة الإرغام والقهر والانغلاق إلى قوة الشرعية والانفتاح، وأصبح الواقع الدولي يسير لمصلحة الشرعية والانفتاح على حساب قوة الإرغام والقهر. وأصبحت السيادة، حتى في نظر أشدّ أنصارها والمدافعين عنها، لا تعني بأي حال من الأحوال، حرية الدولة المطلقة في أن تفعل بمواطنيها ما تشاء، وبذلك أصبحت السيادة مسؤولية أكثر منها أداة رقابة وضبط: مسؤولية الدول في حماية مواطنيها بأرواحهم وحقوقهم وحياتهم وفي توفير الرفاه لهم بكل أبعاده. (37) وهنا يظهر الفرق بين "قوة الدولة" و"دولة القوة". فكلما قلت كفاءة الدولة، زادت فرص تشرذمها

سياسياً واجتماعياً وربما جغرافياً، وقلت بالتالي، قدرتها على التكيف لمواجهة ما يطرأ من تحولات وتغيرات في بيئتها الخارجية.

5. إن معطيات الواقع الدولي الراهن، تشير بوضوح إلى أن الدول القوية (بالمفهوم السابق) هي الدول التي تتميز بالكفاءة وبالشرعية، وهي فقط القادرة على الاستفادة من منافع الحرية والانفتاح في مجالات التجارة والاستثمار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن فوائد العولمة لن تتحقق إلا لدول تتمتع بعلاقات متوازنة مع غيرها من الدول، وبسلام ووثام داخليين، ضمن بيئة تحترم حقوق الإنسان وحرياته مفسحة المجال لمجتمع مدني مستقل وفاعل. فالعولمة، كما يقول برهان غليون " ليست قاعة ضيوف مفتوحة لمن يريد " (38). ومن هذا المنطلق، فإن الدول تتفاوت في درجة استجابتها أو تعاملها مع العولمة، وبالتالي قد يكون من الصعب أن نصل إلى نمط واحد لردود فعل الدولة الوطنية إزاء العولمة.

وهكذا، يتبين لنا من العرض السابق أن الجدل حول الدولة وسيادتها ومستقبلها، في خضم التحولات التي تفرضها العولمة، ما يزال محتدماً بين المفكرين في مختلف التخصصات. وقد تبلور هذا الجدل ضمن تيارين أساسيين، الأول يرى أن الدولة ذات سيادة، على الرغم من كل التحولات التي تفرضها قوى العولمة، وتظل الوحدة الأساس في العلاقات الدولية. وتيار آخر يرى أن الدولة تتآكل ولم تعد قادرة على مواجهة التحديات التي تفرض نفسها عليها بسرعة فائقة، وأن مفهوم السيادة بدأ بالتحول باتجاهين: اتجاه إلى أعلى لمصلحة المؤسسات فوق الوطنية واتجاه آخر إلى أسفل لصالح مؤسسات المجتمع المدني المحلي.

وידعم التيار الثاني ما تحمله العولمة في ثناياها من أبعاد مختلفة باعتبارها نظام سياسي جديد يتضمن جملة من التحولات الاقتصادية والثقافية والقانونية المعاصرة. إنه نظام شامل لا يعترف بأنه حدود أو قيود. وهذا ما حدا بـ مايكل هاردي وأنطونيو نيفري، بتسميته " بالإمبراطورية " في كتابهما " إمبراطورية العولمة الجديدة " بمعنى أن السيادة ارتدت ثوباً جديداً مؤلفاً من سلسلة من الخيوط القومية وفوق القومية الموحدة في سياق منطق واحد للحكم. وهذا الثوب العالمي الجديد للسيادة هو ما يطلق عليه المؤلفان اسم " الإمبراطورية الجديدة ". (39)

إن وقفة فاحصة أمام هذين التيارين تجعل من الصعب على المحلل أن يخلص إلى أي من هذين التيارين يصف الواقع المعاش حالياً. وتجعل من الصعب أكثر أن يجيب على تساؤل مهم مفاده هل الدول الأكثر عولمة أقل سيادة أم العكس

؟ لقد حاول كل تيار من هذين التيارين الإجابة على هذا السؤال بالاستناد إلى حجج نظرية وتاريخية، لكن هذه الحجج، على أهميتها، لم تشكل إجابة شافية على هذا السؤال . وأن الأمر بحاجة إلى دراسات تستخدم مقاييس كمية لتحديد مدى العولمة في بلد معين ليتم الحكم بشكل دقيق على الأثر الذي تركته العولمة على سيادة تلك الدولة وقوتها .

وبهذا المجال تجدر الإشارة إلى أن المقياس الوحيد الذي تم تطويره لغاية الآن لقياس العولمة هو مؤشر " إيه تي كيرني / فورن بولسي للعولمة " (A.T. Kearney / foreign policy for globalization) والذي يتكون من 132 مؤشراً فرعياً يندرج تحت خمس مجموعات من المؤشرات الرئيسية. (40)

1. المجموعة الأولى: تشتمل على مؤشرات الاندماج الاقتصادي والتي تتضمن مؤشرات من مثل حجم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات المحافظ الرأسمالية، ودفعات الدخل ووصولاتها (متضمنة تعويضات الموظفين غير المقيمين والدخل المكتسب والمدفوع مقابل موجودات خارجية).

2. المجموعة الثانية: تشتمل على مؤشرات التواصل الشخصي والتي تتضمن حجم السفر الشخصي، وحجم المكالمات الهاتفية الدولية والتحويلات المالية عبر الحدود .

3. المجموعة الثالثة: تتضمن المؤشر التكنولوجي والذي يتضمن عدد مستخدمي الإنترنت وخوادم الإنترنت الآمنة.

4. المجموعة الرابعة: تشتمل على مؤشرات التفاعل السياسي والتي تتضمن حجم العضوية بالمنظمات الدولية، وعدد مهمات مجلس الأمن التي تشارك فيها كل دولة، إضافة إلى عدد السفارات التي تستضيفها كل دولة.

5. المجموعة الخامسة: تشتمل على المؤشرات المتعلقة بالبيئة (تم قياسها بمعدلات الأداء الراهن ومعدلات التحسن عند كل دولة) والتي تشتمل على مؤشرات مثل نوعية الماء والهواء، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وجهود الدولة من أجل حماية الأرض بكافة عناصرها.

لقد أجرت مؤسسة كارينجي للسلام دراستين باستخدام هذا المؤشر الأولى عام 2001 حيث طبقته على خمس وعشرين دولة، وحصلت كل دولة على درجة في

كل مؤشر من المؤشرات الفرعية ضمن المجموعات الخمس المذكورة . وقد بينت تلك الدراسة أن سنغافورة كانت أكثر دول المجموعة عولمة وكانت مصر أقلها على الإطلاق . والدراسة الثانية أجريت عام 2003 على 62 بلداً كانت إيرلندا صاحبة الترتيب الأول في مستويات العولمة، تلتها سويسرا ثم السويد ثم سنغافورة ثم هولندا وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الحادية عشرة . وسجلت كل من المملكة العربية السعودية وإيران المرتبتين الحادية والستين والثانية والسنتين على التوالي .

وهنا نتساءل، هل الدولة في مصر بمفهوم الكفاءة والقدرة والشرعية أقوى من سنغافورة ؟ وهل الدولة في السعودية وإيران (بذات المفهوم) أكثر سيادة وقوة من إيرلندا أو سويسرا أو السويد ؟

المواضع:

1. Malcom Waters, Globalization (Routledge, London, 1995) P. 125.
2. David w. Ziegler, War Peace and International politics, 4th ed., Boston, little Bro wn Company, 1987, pp.127-188.
3. Richard Higgot, Globalization & Regionalization: New trends In world Politics The Emirates Center for Strategic Studies and Research, abu Dhabi, 1998 P. 13
4. Kenneth N. Waltz, "Globalization and Governance", Ps Online, December 1999, www.mtholyoke.edu , p.3.
5. Paul Hirst and Graeme Thompson, Globalization in Question (Cambridge: Policy Press, 1995); Robert Keohane and Helen Minlerleds) Internationalization & Domestic Politics (Cambridge : Cambridge University Press, 1996); Robert Boyer and Daniel Dracheleds.) States Against Markets: The Limits of Globalization(London: Routledge ,1996); Antony Giddens, Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Later Modern Age (Stanford, CA.,Stanford Univ. Press, 1991); Michael Mann, "Nation State in Europe and other Continents: Diversifying, Developing Not Dying", Daedalus, 1998.
6. وليد عبد الحي, " تأثير العولمة على الدولة القومية ", في محمد الانزاووط (محرر), العرب والتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية للعولمة, منشورات جامعة ال البيت, المفرق, الأردن, 2000, ص98.
7. Stanley Hoffman, "Clash of Globalization". Foreign Affairs, July/August 2002, p. 127.
8. فاديا سامي حصاونه, تأثير التكنولوجيا على السيادة القومية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة اليرموك, أربد, الأردن, 2003, ص142.
9. بريجيسكي, نقلا عن سامية حصاونه, المرجع السابق, ص144. 10.
10. نقلا عن
- John Baylis & Steve Smith, The Globalization of: World Politics (Oxford Univ. Press 1997) PP. 128-144.
11. أنظر تعقيب حازم الببلاوي على ورقة إسماعيل صبري عبد الله في: أسامة أمين الخولي, العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الثانية, كانون الأول/ ديسمبر 1998, ص392.
- 12- عبد النور عنتر, "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي", شؤون الأوسط, عدد107, صيف 2002, ص76.
- 13- المرجع السابق, ص77.
14. Richard Higgot OP Lit, P. 78.
15. Ibid, P 17.
16. Richard O'Brein, Global Financial Integration: The End of Geography (London : Pinter Publishers for the Royal Institute of International Affairs, 1992).
17. Susan Strange , The Retreat of the State (Cambridge University Press, 1996) P. 5.
18. Andrew Massey, ed., Globalization & Marketization of Government Services (Macmillan Press Ltd., 1997). P. 14.
19. Ostry Sylvia, Globalization and Sovereignty, J. R Mallory Annual Lecture, McGill University, www.utoronto.ca/cis/malory.pdf. p.1.
20. وليد عبد الحي, مرجع سابق, ص155.
21. Harry Eckstein, "Limits of the state", American Political Science Review, vol. 85, 1997, pp. 79-95.

22. Wolfgang h. Reinicke and Jan Martin Witt, Interdependence, Globalization, and S overeignty, in Danish H. sheton, ed., Commitment and Compliance: The Role of N on-Binding Norms in the International Legal System (Oxford, Oxford University press, 1999) P. 11.
23. Stephen Kranser, "Sovereignty and its Discontents", Paper Presented at the Confe rence on" States and Sovereignty In the World Economy", University of Californi a, Irvine, Feb. 21-23, Quoted from Giovanni Arrighi, "Globalization, State Soverei gnty, and the Endless Accumulation of Capital", Ps Online, 1997, [www.mtholyok e.ed.,P.10](http://www.mtholyok.e.ed.,P.10)
24. arrighi, op cit, p.9.
25. Ibid, p.11.
26. Ibid, p. 11.
27. Friedman, Thomas L, The Lexus and the Olive Tree, New York, Farrar, Straus, Giroux, 1999, p.373.
28. Ibid, p. 373.
29. Ibid, P 12.
30. Richard Higgot op cit, P. 56.
31. السيد يسن، "تحو خريطة معرفية للعولمة"، التقرير الاستراتيجي العربي، 1998-1999. ص 37.
32. عبد النور عنتر، مرجع سابق، ص 77.
33. Reinicke and Witt OP Lit, P. 14.
34. أنظر تعقيب نيفين مسعد، على ورقة جلال أسين، العرب و العولمة، مرجع سابق، ص، 185.
35. حسن الزاز، عولمة السيادة: حال الأمة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2002، ص 15.
36. Waltz, op. cit, p.11>
37. وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 104-105.
38. برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة و عولمة الثقافة: حوارات لقرن جديد، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999، ص 34.
39. Hardt, M and Negri. A, The New Empire of Globalization, Boston, Mass., Harva rd Univ. Press, 200, pxii.
40. إيه تي كبرني إنك ومؤسسة كارينجي للسلام الدولي، قياس العولمة: من تقدم ومن تراجع؟ Foreign Policy (FP)، النسخة العربية، يناير/فبراير، 2003، ص. 54-66.